


**37 مليون دينار متوسط السيولة اليومي.. وسط عمليات تصريف على الأسهم القيادية**

# 212 مليون دينار مكاسب أسبوعية للبورصة

**شريف حمدي**

انتهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على ارتفاعات جماعية على مستوى كافة المؤشرات، وذلك على وقع استمرار استهداف العديد من الأسهم سواء القيادية أو المضاربة وهو ما يشهده السوق منذ بدء تعاملات أغسطس الماضي.

ولوحظ خلال تعاملات الأسبوع تراجع الطلب نسبياً على الأسهم القيادية خاصة بعد أن حققت ارتفاعات سريعة خلال الجلسات الأخيرة، حيث تعرض بعضها للتصريف خلال جلسات الأسبوع، وهو ما أثر على أداء مؤشر السوق الأول الذي أنهى التعاملات الأسبوعية على ارتفاع طفيف بنسبة 0,2٪، في المقابل كان هناك إقبال على الأسهم المتوسطة والصغيرة ما أدى إلى ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2٪.

وكانت البورصة استهلت تعاملات الأسبوع بتذبذب في الأداء، ومع اندراج صندوق بيتك كابيتال ريت بالسوق في جلسة الثلاثاء الماضي تحسنت أداء السوق نسبياً وعاد لتحقيق المكاسب، إلا أن جلستى الأربعاء والخميس شهدتا عمليات تصريف على الأسهم القيادية وعمليات شراء لأسهم في السوق الرئيسي.

وحققت القيمة السوقية للبورصة الكويتية ارتفاعاً بنسبة 0,7٪ بنهاية تعاملات الأسبوع بقيمة 212 مليون

دينار، لترتفع إلى 30,77 مليار دينار، مقارنة مع 30,56 مليار دينار الأسبوع الماضي، وبذلك تراجعت نسبة خسائر القيمة السوقية إلى 13,2٪ منذ بداية العام الحالي. وحافظت السيولة المتدفقة للسوق على ذات الوتيرة من الأسبوع الماضي، مع ارتفاع طفيف بنسبة 0,5٪، إذ بلغ الإجمالي 188 مليون دينار بمتوسط

يومي 37,6 مليون دينار، ارتفاعاً من 187 مليون دينار بمتوسط يومي 37 مليون دينار الأسبوع الماضي.

ومع الإقبال على الأسهم المتوسطة والصغيرة ذات القيم السريعة الأقل، شهدت أحجام التداول ارتفاعاً بنسبة 45٪، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 1,531 مليار سهم ارتفاعاً من 1,051 مليار سهم الأسبوع الماضي. وتترقب البورصة

الكويتية نتائج الربع الثالث خلال الفترة المقبلة، بعد تجاوز مرحلة نتائج النصف الأول وسط تفاؤل بتعويض الانكماش في الأرباح أو الخسائر التي تحققت خلال تلك الفترة. وانتهت مؤشرات البورصة تعاملات الأسبوع على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪، محققاً 12 نقطة إضافية ليصل المؤشر إلى 5853 نقطة ارتفاعاً من 5853

**مدعومة بأمال ظهور لقاح قريب لفيروس «كورونا».. والنظرة الإيجابية من جانب المستثمرين**


نقطة الأسبوع الماضي. ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2,1٪ بنهاية الأسبوع بإضافة 88 نقطة للمكاسب السابقة ليصل المؤشر إلى 4260 نقطة من 4172 نقطة.

● حقق مؤشر السوق العام ارتفاعاً بنسبة 0,7٪ من خلال 36 نقطة مكاسب ليصل إلى 5325 نقطة من 5289 نقطة الأسبوع الماضي.

## «المركز»: الأسواق الخليجية تواصل التعافي للشهر الخامس ارتفاع مؤشر «ستاندرد أند بورز» المركب لدول الخليج 6,1٪ في أغسطس

الرمز	الاسم	العلامة	الرمز	الاسم	العلامة	الرمز	الاسم	العلامة
90	350	94.50	0.00	QNNS	الغاز	0	67.00	7100
30	2569	61.30	0.00	MGCS	الزراعية	0	66.50	0
40	975	41.00	0.00	QCFS	السيما	60	72.80	348
90	20600	331.90	0.00	QFLS	نظر للرعود	38.20	436	38.20
50	676	42.90	0.00	WDAM	وإم	5000	20.50	20.79
20	225	42.90	0.00	GWCS	تطوير المعادن	5000	63.00	67.70
00	77228	21.85	21.85	QGTS	إنتاج	1000	24.00	24.30
				DBIS	إنتاج	3069	47.00	49.80
				IBNS	التعديلات	923	38.30	39.10
				MGCS	التعديلات	238	66.00	66.90
				AHCS	التعديلات	0000	52.10	52.80
				QOIS	التعديلات	50	118.00	120.90
				ERES	التعديلات	100	69.00	72.00
				IHGS	التعديلات	538	190.80	190.50
				GSS	التعديلات	000	22.14	22.30
				ORDS	التعديلات	000	13.25	13.97
				MFOS	التعديلات	275	40.50	44.50
				MFPS	التعديلات			
				MRDS	التعديلات			

100٪ أكبر منتج لليوريا في العالم من موقع واحد. كما يدرس بنك الإمارات دبي الوطني الاستحواذ على بنك بلوم مصر وينك عودة بمصر. تخطط أرامكو السعودية لإبقاء على توزيعات الأرباح رغم انخفاض الأرباح بنسبة 73٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية، مدفوعاً بمؤشرات التعافي الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 6,5٪ في أغسطس، وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس أند بي 500) بنسبة 7,0٪ في شهر أغسطس بفضل البيانات الاقتصادية المواتية وأمال التوصل إلى لقاح لفيروس كوفيد - 19 المتجدد والصين في وقت سابق من الشهر في جانب المرجحة التنافسية لتوقعات الطلب على النفط لعام 2020 من قبل كل من أوبيك والوكالة الدولية للطاقة إلى عرقلة تحقيق المكاسب.

كما حذرت الوكالة الدولية للطاقة من استمرار معاناة كل من قطاعي الطيران والنقل البري، فضلاً عن انخفاض الطلب على وقود الطائرات هو المصدر الرئيسي للمصنع، وسجلت أسعار الذهب تراجعاً بنسبة 0,3٪ في أغسطس.

نتيجة تطبيق الزيادة في ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يوليو 2020. من ناحية أخرى، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف الجراحي إلى B من BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى الزيادة الملحوظة في عجز الميزانية والدين الحكومي، مما تسبب في انكماش حاد للناجح المحلي الإجمالي والضغط على احتياطي النقد الأجنبي المنخفضة. كما خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف البحرين إلى B من BB- مع نظرة مستقبلية سلبية، مشيرة إلى استمرار تآكل الميزانية العمومية والميزان الخارجي. وذكر تقرير «المركز» أن شركة صناعات قطر (قطر) - وبنك الإمارات دبي الوطني («الإمارات») الخليجية حققتا للربح مسجلين زيادة بنسبة 26,1٪ و 22,2٪ على التوالي في أغسطس. وأعلنت شركة صناعات قطر عن شراء حصة شركة قطر للبترول البالغة 25٪ في شركة قطر للأسفدة مقابل 1 مليار دولار أميركي. وبالتالي، أصبحت شركة صناعات قطر المالكة بنسبة

من إيرادات الدولة إلى احتياطي الأجيال القادمة وذلك في حال تحقيق فائض فعلي في نتيجة الحساب الختامي. بينما أعاد مجلس الأمة قانون الدين العام إلى اللجنة المالية لزيد من الدراسة. وفي الوقت ذاته، نوه وزير المالية إلى وجود نضوب في سيولة الخزينة في ظل الانخفاض السائد في أسعار النفط. وأشار التقرير إلى أن بورصة دبي حققت مكاسب بنسبة 9,5٪ في أغسطس، تلتها البحرين والسعودية، اللتان سجلتا ربحاً بنسبة 7,0٪ و 6,5٪ على التوالي. وقرر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تسير الحدود الإلزامية «مؤقتاً» لكل من نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ونسبة القروض والسلفيات إلى مصادر الأموال المستقرة حتى 31 ديسمبر 2021 بغية تشجيع الإقراض للشركات.

وتشير الحدود الإلزامية «مؤقتاً» لكل من نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ونسبة القروض والسلفيات إلى مصادر الأموال المستقرة حتى 31 ديسمبر 2021 بغية تشجيع الإقراض للشركات.

استقر مؤشر مديري المشتريات في السعودية عند 50 في يوليو بينما طرأ تحسن طفيف على مؤشر مديري المشتريات الإماراتي ليلج 50,8. كما قفز مؤشر أسعار المستهلكين السعودية بنسبة 6,1٪ على أساس سنوي في يوليو

## برنامج ماذا بعد؟ وتبسيطه الضوء على قضية مكافحة الفساد



بقلم: بدر مشاري الحماد  
 نائب رئيس جهاز المراقبين  
 الماليين بالوكالة (سابقاً)  
 baderalhammad.com

الركيزة الثالثة: متابعة أداء الأجهزة الرقابية من خلال التقارير التي تعدها، ومتابعة توصياتها واستخدامها كإداة للمسؤولية والمساءلة للجهات والمؤسسات الحكومية، ويسري ذلك على مساهمة الأجهزة الرقابية في حال تقاعسها في القيام بمهامها.

وبدون تلك الركائز ستكون الأجهزة الرقابية مجرد أجهزة على ورق.

كيف تتم محاسبة ومساءلة المؤسسات من قبل الجهات الرقابية؟

● ان التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية هي التي تحدد آلية المحاسبة والمساءلة، فعلى مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية يكون ذلك من خلال التقارير الدورية التي تعدها تلك الأجهزة والتي تناقش بشكل دوري.

ففي مجلس الأمة تكون المساءلة من خلال عدد من القنوات، فمناقشات لجنة

الميزانيات والحساب الختامي مع مسؤولي الجهات والمؤسسات الحكومية وبحضور الجهات الرقابية قد يسفر عنها عدد من التوصيات، والتي تصل في بعض الأحيان إلى تشكيل لجان تحقيق أو طلب الإحالة إلى النيابة العامة، وفي أحيان أخرى تستخدم تقارير الجهات الرقابية من قبل النواب في استجواباتهم.

أما على مستوى مجلس الوزراء، فتكون المساءلة من خلال التوصيات التي تصدرها لدى المجلس العديد من الأدوات للمساءلة من خلال القرارات التي يصدرها المجلس في هذا الشأن.

كما أن هناك خصوصية لبعض الجهات الرقابية التي تمكن التشريعات الخاصة بها من المحاسبة والمساءلة، فلدَى ديوان الرقابة التي يقوم بها في الرقابة على الأداء المالي للحكومة من خلال لجنة الميزانيات والحساب الختامي، واللجنة تقوم بالرقابة المسبقة من خلال دراسة الميزانية العامة والتوصية بشأنها، والرقابة اللاحقة من خلال دراسة الحسابات الختامية للدولة وإصدار التوصيات بشأنها.

2 - ديوان المحاسبة: وهو جهاز ملحق بمجلس الأمة ويعني بالرقابة المالية والإدارية والرقابة على الأداء، ويقوم بنوعين من الرقابة، مسبقاً بالنسبة للعقود والارتباطات في حدود نصاب محدد، ولاحقة بالنسبة للإيرادات والمصروفات.

3 - مجلس الوزراء: بما أن مجلس الوزراء هو المهيم على أعمال السلطة التنفيذية، فيقوم المجلس بالرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، ويساعده في هذا جهاز متابعة

الأداء الحكومي بالتنسيق مع لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء، ورقابة الجهاز

أثناء تنفيذ الميزانية بالنسبة للمشاركة التنموية، ولاحقة من خلال متابعة تقارير الأجهزة الرقابية.

4 - وزارة المالية: وهي من أهم الأجهزة الرقابية بالسلطة التنفيذية، وتعنى بالرقابة السبقة واللاحقة وكذلك أثناء تنفيذ الميزانية، وذلك في النشاطات المعنية بها الوزارة كالميزانيات العامة للدولة والمناقشات الخاصة بها، والمزايدات ونظم الشراء في نصاب محدد، وكذلك الحسابات الختامية للدولة.

5 - جهاز المراقبين الماليين: والجهاز يعنى بالرقابة المالية على التصرفات المالية التي تتم بالجهات والمؤسسات الحكومية، وهو يقوم بنوع واحد من الرقابة وهي الرقابة المسبقة.

6 - جهاز المناقصات المركزية: ويعنى بطرح لتوفير المستلزمات والخدمات للجهات والمؤسسات الحكومية.

7 - ديوان الخدمة المدنية: ويعنى الديوان بالرقابة على شؤون التوظيف، ويقوم بالرقابة اللاحقة وكذلك السابقة في حدود ضيقة.

8 - إدارة الفتوى والتشريع: وتعنى الإدارة بالرقابة ذات الشق القانوني، خاصة المسبقة على الارتباطات والعقود في حدود نصاب محدد.

9 - هيئة مكافحة الفساد: وتعنى بإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في التعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق

الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

10 - وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.

مبدأ الشفافية والنزاهة في التعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.

وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.

وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.

وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.

وحدة التحريات المالية الكويتية: تعنى الوحدة الموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال بما في ذلك الأموال العامة.

ثانياً - فاعلية الأجهزة الرقابية: تتحقق فاعلية الأجهزة الرقابية بتوافر

الركيزة الأولى: بوجود إرادة حقيقية للإصلاح وهي الإرادة السياسية، وقد تلمسنا ذلك بالقرارات التي اتخذت بشأن بعض القضايا الفساد في الآونة الأخيرة، واستندنا في هذا السياق عندما تشرفت ببقاء سمو أمير البلاد، حفظه الله وشفاه، بتأكيد على تطبيق القانون وكانت توجيهاته الحرفية بأن «طبقوا القانون على الجميع وما عليكم من أي كان»، وجاء ذات التأكيد من سمو ولي العهد، حفظه الله وأعانه، وبالتالي بعد تلك التوجيهات السامية فلا تعلق عليها أي توجيهات مخالفة لها.

الركيزة الثانية: بحسن اختيار القائمين على الأجهزة الرقابية، وأن يكون الاختيار وفقاً للمعايير الكفاءة والخبرة والاستقلال والاستحقاق، والألا يكون على أساس المحسوبية والولاءات، والألا تتحقق الاستقلالية للأجهزة الرقابية، ولعل من المناسب أن استذكر أيضاً هنا تصريح المرحوم بإن الله براك المرزوق رئيس ديوان المحاسبة الأسبق عندما وصف مهام الديوان بأنها من أخطر المهام، ولن يعلم خطورة مهام الديوان إلا من يتولى رئاسته، ويطلب في رئيس الديوان بأن يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مستقلاً بشكل كامل.